احداث العراق السياسية ١٩٣٢-١٩٥٨(*)

بقلم: ستيفن لونكريك وفرانك ستوكس

ترجمة المدرس المساعد

مصطفى نعمان احمد(**)

حين نال العراق استقلاله في تشرين الاول ١٩٣٢، رغب الملك فيصل بالشروع في تعزيز هذا الاستقلال وتطويره ضمن اطار معاهدة جديدة مع بريطانيا. وقد املى هذا النهج تعاون حزب الاخاء الوطني، الذي يتزعمه ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان، والذي تركزت سياسته على ضرورة تعديل معاهدة ١٩٣٠. وبعد اربعة اشهر على تشكيل حكومة محايدة ترأسها ناجي شوكت، اقنع الملك المعارضين بقبول المعاهدة وتشكيل وزارة برئاسة رشيد عالي الكيلاني بالائتلاف مع بعض من مؤيدي المعاهدة.

خلف غازي، الذي كان عمره احدى وعشرين سنة، والده الملك فيصل على العرش. وبغياب لمسة الملك فيصل الموجهة، استمرت المنافسة بين الزعماء السياسيين بدون انقطاع، مستخدمين قوى فاعلة وخطيرة لتحقيق غايات سياسية، وفي النهاية اقحموا البلاد، عام ١٩٤١، في نزاع مع القوات البريطانية.

كان الاخاء الوطني اول حزب سياسي يستخدم الاسلحة غير الدستورية بشكل ناجح. فبعد شهر من تولي غازي العرش، رفض حل المجلس غير المتعاون بناءً على طلب رشيد عالي الكيلاني الذي استقال نتيجة لذلك (تشرين الاول ١٩٣٢) لتخلفه ثلاث وزارات لجميل المدفعي بينها وزارة واحدة لعلي جودت الايوبي. وبغية استعادة الوزارة لجأ الاخاء الى العصيان العشائري في منطقة الفرات الاوسط. وبتلك الوسيلة نجح في اسقاط وزارتي علي جودت الايوبي وجميل المدفعي على التوالي وعاد الى السلطة بالوزارة التي رأسها ياسين الهاشمي (اذار ١٩٣٥).

كانت حكومة الهاشمي الوزارة الانجح في بعض النواحي في تلك الفترة، وكانت الاطول بمدة حكمها التي امتدت الى ثمانية عشر شهراً. وحين رفضت العشائر وضع حد لاضطراباتها التي كانت قد اطاحت بالحكومات السابقة، قام الفريق بكر صدقي باخمادها بسرعة وبشدة. تم تشجيع اعمال الري وتنظيم الصناعات وتأسيس مصرف زراعي وصناعي واصدار قانون للعمل وتعزيز التطوير المحلي وفرض التجنيد. كانت قومية وزارة ياسين الهاشمي واضحة اذ انها احتفضت بعلاقات وثيقة مع الاقطار العربية الاخرى ونادت بالوحدة العربية واتخذت موقفاً ثابتاً ازاء فلسطين واقرت تعليم المبدأ نفسه في المدارس. الا ان تصميمها الواضح على الاحتفاظ بمركزها وموقفها الاستبدادي ازاء البرلمان وعدم تسامحها مع النقد اثار الاستياء. وكان حكمت سليمان، وبالذات، محط اثارة السخط. اذ انه كان قد شجع التدخل العشائري الذي جاء بالحكومة الى السلطة ثم كان متبرماً بعدئذ من استمراره. شكل سليمان تحالفاً مع قوتين سياسيتين جديدتين وهما الاصلاحيين اليساريين

(*) هذا الموضوع المترجم مستل من كتاب "Iraq" لستيفن لونكريك وفرانك ستوكس والذي لم يرد ذكره في سلسلة كتب لونكريك المعروفة.

(**) مدرس مساعد في كلية الاداب-الجامعة المستنصرية.

والجيش. تراوحت انتماءات الاصلاحيين بين الشيوعية والاشتراكية التقليدية والحديثة ولم يكونوا مدفوعين كثيراً بفكرة القومية العربية. تجمعت اكثر هذه العناصر اعتدالاً في جماعة الاهالي، بعد صدور جريدة لهم تحمل الاسم نفسه. كان ضباط الجيش الشباب ينظرون بنفور الى الخلافات القائمة بين الساسة المحترفين وبحسد الى الدور الذي كان الجيش قد لعبه في تركيا وفارس. وكان قائدهم الفريق بكر صدقي. وفي تشرين الاول ١٩٣٦، وبناءً على ترتيب مسبق مع حكمت سليمان وجماعة الاهالي، حرك صدقي الوحدات العسكرية صوب بغداد وطالب باستقالة الحكومة. اذعن رئيس الوزراء للطلب وقام حكمت سليمان بتشكيل وزارة من جماعة الاهالي حصراً، مع احد رفاق بكر صدقي العسكريين الذي نيط به منصب وزير الدفاع وبكر صدقي نفسه الذي اصبح رئيساً لاركان الجيش. تم ابعاد ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني الى خارج البلاد، حيث مات الاول في دمشق في السنة التالية، وهرب نوري السعيد الى مصر نتيجة عداء شخصي مع الحكومة الجديدة، اذ قام الضباط، خلال تقدم القوات صوب بغداد، بقتل زوج شقيقته جعفر العسكري الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة الهاشمي وفي العديد من الحكومات الاخرى ويعد مؤسس الجيش العراقي.

لم يستمر تحالف حكمت سليمان وجماعة الاهالي والجيش. فجماعة الاهالي، التي اثرت الاهتمام بالاصلاح الزراعي على الوحدة العربية، قامت بابعاد مالكي الاراضي العشائريين والقوميين على حد سواء، اما ضباط الجيش، الذين كانوا اكثر ميلاً الى الديكتاتورية الكمالية من ميلهم الى الديمقراطية، فقد كانوا عدائيين ايضاً. اضطر حكمت سليمان الى الاذعان الى رأي الاغلبية، فسحب تأييده من جماعة الاهالي واضطهد تنظيمهم وطرد قادتهم واتباعهم خارج البلاد. وانطلاقاً من ايمانه الصادق بالوحدة العربية قام باسترضاء القوميين ولم يتمكن، رغم محاولات الترضية، من السيطرة على الاضطراب العشائري الذي واصل الجيش قمعه بشدة، ولاول مرة حصل اضطراب عمالي خطير. واصبح الجيش نفسه عائقاً امامه اذ انه، أي الجيش، هيمن على الية الدولة بصورة متزايدة وفقد التعاطف الشعبي من جراء التجاوزات التي قامت بها بطانة بكر صدقي. وفي اب ١٩٣٧ اغتالت مجموعة عسكرية متمردة الفريق بكر صدقي. وقد جذبت هذه المجموعة الى جانبها ما يكفي من الوحدات العسكرية لاجبار الحكومة على الاستقالة. ومع ان الحكومة الحالية كانت قد تذرعت باستبداد الحكومة السابقة لتبرير قيامها بانقلاب عسكري، فانها نفسها لم تحترم الحريات المدنية بصورة اكبر ولم يكن تدخلها بالانتخابات والمناصب الادارية اقل من سابقتها، وقامت كذلك باخماد الاضطراب العشائري بالشدة ذاتها. وفيما يتعلق ببرنامجها للاصلاح والتنمية، فقد تم اهمال الاصلاح وتأثرت التنمية بالمصاعب المالية، الا انها شرعت بالقيام باعمال محددة في حقلي الري والاتصالات. وكانت الحكومة المستقلة الاولى التي عقدت اتفاقيات مع الدول الاخرى، اذ انها عقدت تحالفاً مع المملكة العربية السعودية في ١٩٣٦ ومعاهدة مع بلاد فارس تم بموجبها تسوية الخلاف المستديم حول شط العرب، وفي العام نفسه تم ابرام حلف سعد اباد للدفاع المشترك مع بلاد فارس وتركيا وافغانستان.

ولما اقحم بكر صدقي الجيش في السياسة عام ١٩٣٦، وعد بسحبه حال تشكيل حكومة مدنية جديدة، الوعد الذي يحتمل انه كان صادقاً فيه. ومع ذلك، لم يكن الانسحاب مرفوضاً من قبل اتباعه المقربين فحسب وانما من قبل الضباط الاخرين من ذوي النزعات الاستبدادية ايضاً. وقد اصبح الجيش، رغم انقسامه الداخلي، قوة فاعلة اكتسبت دوراً مؤثراً وعدت نفسها حامية المصير الوطني. وفي السنوات الاربع اللاحقة (١٩٣٧-١٩٤١) تدخل الجيش في السياسة من وقت لاخر انطلاقاً من بواعث شخصية اكثر منها سياسية وبالائتلاف مع الساسة المدنيين. تعرضت حكومة جميل المدفعي، التي خلفت نظام حكمت سليمان وبكر صدقي، الى عداء خصميها اللدودين نوري

السعيد ورشيد عالي الكيلاني. وفي كانون الاول ١٩٣٨، حل انقلاب عسكري ثالث خلاف الجيش الداخلي وجاء بنوري السعيد الى رئاسة الوزارة وبرشيد عالي الكيلاني الى رئاسة الديوان الملكي. واعاد انقلاب رابع، في شباط ١٩٤٠، نوري السعيد الى الوزارة في ظروف صعبة واعطى التأثير المهيمن في الجيش الى اربعة من العقداء –الرباعي الذهبي– الذين تولوا مواقع القيادة الرئيسة.

توفي الملك غازي في نيسان ١٩٣٩ اثر حادث سيارة فخلفه في الحكم ابنه القاصر فيصل، لذا تسلم الامير عبد الاله، ابن عم غازي، الوصاية على العرش.

كانت التنافس، حتى هذا الوقت، بين القادة السياسيين شخصياً، الا انه اقحم، بعد خريف ١٩٣٩، في صراع القوى الاوربية. فقد كانت دول المحور تتودد، منذ عدة سنوات، الى الرأي القومي المتشدد. وتحت ضغط المتشددين ولكراهيته الشخصية للانكليز، تردد رشيد عالي، الذي خلف نوري السعيد في رئاسة الوزارة في اذار ١٩٤٠، في اعلان الصدام مع قوات المحور المنتصرة. وفي واقع الامر كان العراق قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع المانيا في عام ١٩٣٩، الا ان الوزارة الرشيدية كانت قد فرضت شروطاً على مرور القوات البريطانية عبر البلاد، ورفضت ان تقطع العلاقات مع ايطاليا، التي كانت مفوضيتها الدبلوماسية مركزاً للنشاط المعادي لبريطانيا، وسمحت لاحد اعضاء الحكومة باقامة اتصال غير رسمي مع فون بابن السفير الالماني في تركيا، على امل ان يتبع ذلك اقامة علاقات رسمية. اوقعت هذه السياسة رئيس الوزراء في خلاف مع مؤيدي التعاون الوثيق مع بريطانيا، لاسيما الوصي ونوري السعيد، اذ منح دعمه وبصورة متزايدة الى القوميين المتشددين والى المتعاطفين مع دول المحور. وفي نهاية الامر اجبره الوصي على تقديم استقالته ورفض طلبه بحل المجلس الذي كان غير موال لحكومته. ولذا حث رشيد عالي الكيلاني العقداء على القيام بانقلاب عسكري خامس في كانون الثاني ١٩٤١. وفي الوقت لاحق من هذا الشهر تم اجباره على الاستقالة حين عمد الوصي الى حرمانه من تشكيل الوزارة بانسحابه من بغداد. تدخل العقداء عندئذ مرة اخرى. وفرضوا وزارة برئاسة الفريق طه الهاشمي، الذي كان محط ثقتهم، ولكنهم اطاحوا به مرة اخرى في نيسان حين اعتقدوا بانه خان ثقتهم فيه. وفي هذا الوقت جدد رشيد عالي الكيلاني تحالفه معهم في محاولة لتحدي الوصي الذي هرب الى الاردن حيث انضم اليه هناك نوري السعيد ورجال الدولة الاخرين الموالين له. وكان رشيد عالي الكيلاني، الذي اصبح الان الرئيس الاسمي للحكومة المشكلة ذاتياً، قد دعا البرلمان الى الانعقاد بصورة غير دستورية وارغمه على خلع الوصي وتعيين عضو غير معروف من العائلة المالكة محله. وقد شكل بعدئذ حكومة مدنية قومية لن تعترف بها الحكومة البريطانية.

وتماماً كما كان رشيد عالي الكيلاني قد انجرف الى زعامة الرأي المتشدد، فقد انجرف الان الى الاعمال العسكرية ضد بريطانيا. ففي نيسان ١٩٤١ قدمت الحكومة البريطانية طلبين للسماح بانزال قواتها، كانت الموافقة على الطلب الاول مشروطة في حين ارتبطت الموافقة على الطلب الثاني بانسحاب الفرقة البريطانية من البلاد. وبالرغم من ذلك فحين تم انزال القوات البريطانية، تحركت القوات العراقية الى موقع يشرف على القاعدة البريطانية في الحبانية. وفي الثاني من ايار قامت الطائرات البريطانية بقصف القوات العراقية في محاولة لتشتيتها، وهكذا اندلعت الاعمال الحربية التي استمرت حتى نهاية الشهر. وقد طلبت الحكومة العراقية، خلال هذه الفترة، المساعدة العسكرية من دول المحور، وبالفعل تسلمت مجموعة من الطائرات قبل ان تتمكن الامدادات العسكرية البريطانية القادمة من الاردن من تعزيز مواقعها. فلو كانت حملة الالمان في كريت واستعدادهم لغزو روسيا تسمح لهم بارسال مساعدة اضافية، لتعرض الموقف البريطاني في الشرق الاوسط الى الخطر، وبالرغم من عدم توافر دليل على وجود ترتيب مسبق بين رشيد عالي الكيلاني

والمحور، فان حركته قد فتحت الباب امام المحوريين للدخول بحرية. وعلى اية حال، هرب الكيلاني وحكومته قبيل التقدم البريطاني، وتم توقيه الهدنة في الثلاثين من ايار، وبعد يومين عاد الوصي من منفاه. تمت محاكمة القيادة الرشيدية غيابيا، اذ حكم على الكيلاني والعقداء الاربعة بالاعدام. القي القبض لاحقاً على العقداء الاربعة وتم اعدامهم، اما الكيلاني فقد ظل يعيش في المنفى في العربية السعودية ومصر.

تعاون العراق بصورة كاملة مع حليفته بريطانيا خلال الفترة المتبقية من الحرب، والتي تعاقبت على رئاسة الوزارة فيها جميل المدفعي (١٩٤١) ونوري السعيد (١٩٤١-١٩٤٤) والوصي المتمرس حمدي الباججي (١٩٤٤-١٩٤٦). واصبح العراق قاعدة للاحتلال العسكري للشرق وفارس، وطريقا لايصال الامدادات الى روسيا، وموقعا دفاعيا ضد الهجوم المحتمل من الصحراء الغربية او القوقاز. وفي عام ١٩٤٣ اعلن العراق الحرب على قوات المحور ومن ثم اخذ موقعه بين دول الامم المتحدة حيث لعب دورا فاعلاً. وفي ١٩٤٤ اقام العراق، ولاول مرة، علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. وكان دور العراق، منذ نهاية ١٩٤١، فاعلاً في حركة الوحدة العربية التي اسهمت في انبثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥. وفي الثلاثينيات بات العراق مركزاً وملاذاً للوحدة العربية كونه البلد العربي الوحيد الذي حصل على استقلاله. وكان مهتماً بقضية العرب الفلسطينيين بشكل خاص، اذ انه كان قد اجرى محاولات متكررة للتوصل الى تسوية مع بريطانيا بشأن الموضوع.

اظهر تاريخ العراق لفترة ما بعد الحرب اربعة جوانب رئيسة. تعلق الجانب الاول بالثروة المتزايدة بكثرة والتي تكونت بفعل موارد النفط والامكانية التي اتاحتها لتوسيع اقتصاد البلد، وتعزيز قوته الوطنية ورفع مستوى المعيشة فيه. وتمثل الجانب الثاني بالصراع بين المفاهيم المختلفة للوحدة العربية وانهماك العراق في منافسة مصر من اجل الزعامة العربية. وشمل الجانب الثالث انحياز العراق الى الغرب في الحرب الباردة. واظهر الجانب الرابع النزاع السياسي الجديد ضمن العراق نفسه والذي لم يعد بارزاً ضمن المجموعة الوزارية كما هو الحال بين تلك المجموعة ومؤيدي الصيغة الحديثة للوطنية المعارضين للعديد من سياسات تلك المجموعة. لقد جمعت المدرسة الفكرية الحديثة الرغبة بالحياد بين الكتل العالمية (وفي الواقع كثيراً ما كان هذا الحياد معاد للغرب ومحاب للشرق)، والرغبة المتقدة لتحقيق الوحدة العربية مع ميل نحو مصر وسوريا والرغبة بتحقيق اصلاح سريع وجذري.. واخيراً كان موقف الحكومة والمعارضة موجهاً بشكل يصعب اجتنابه الى الحرب في فلسطين واقامة (اسرائيل)، الامر الذي ترك تأثيره على جوانب الحياة السياسية.

وبحلول نهاية الحرب طالب الوطنيون العراقيون باعادة النشاط السياسي الحر، الذي توقف وقت الحرب، وبتعديل معاهدة ١٩٣٠ المبرمة بين العراق وبريطانيا. وقد انجزت وزارة توفيق السويدي (شباط-ايار ١٩٤٦) الطلب الاول، اذ تم تشكيل ستة احزاب تمثل الوطنية الحديثة ذات الطابع اليساري الى حد ما. شرعت الاحزاب بمهمة المعارضة بصورة حماسية جداً، عن طريق الهجمات الصحفية والاضرابات، الى الحد الذي اقتنعت فيه حكومة متصرف بغداد الاسبق ارشد العمري (حزيران-تشرين الثاني ١٩٤٦) بضرورة تقليص انشطتها. وقد اتخذ رؤوساء الوزراء اللاحقين، نوري السعيد (١٩٤٦-١٩٤٧) وصالح جبر (١٩٤٧-١٩٤٨) اجراءات صارمة ضد المجموعات اليسارية التي تشكلت بصورة غير قانونية خلال الحرب وبعدها وقاموا باغلاق الاحزاب اليسارية الاشد تطرفاً.

تضمن وزارة صالح جبر تعديل المعاهدة. وقد وقع، في كانون الثاني ١٩٤٨، معاهدة جديدة مع بريطانيا في بورتسموث. تسببت هذه المعاهدة بهيجان الشعور الشعبي اذ اثار تصرف الحكومة

ضد الاحزاب والصحف وتذمرها من اجراء الانتخابات سخط المعارضة التي كانت قلقة من بوادر الانقسام بين الحكومات العربية ومن المواقف في فلسطين والمعاهدة المبرمة حديثاً مع تركيا والسماح بانزال احترازي للقوات البريطانية في البصرة نظراً للاضطرابات الجارية على امتداد شط العرب في عبادان. زيادة على ذلك، استنكرت المعارضة معاهدة بورتسموث التي تزامن ابرامها مع القلق الشعبي الناجم عن النقص الحاد في الحبوب والسخط من استمرار تصديره. وفي العاصمة، بدأت معارضة المعاهدة بمظاهرات طلابية واضرابات عمالية تدعمها الاحزاب السياسية، فقدت الادارة السيطرة واضطرت الحكومة الى الاستقالة وتم رفض الاعتراف بالمعاهدة. استمرت الاضطرابات في بغداد والمدن الاخرى خلال مدة وزارة الزعيم الديني محمد الصدر (كانون الثاني-حزيران ١٩٤٨) ووزارة مزاحم الباججي (حزيران-كانون الثاني ١٩٤٩) الا انها اخمدت بفعل فرض الاحكام العرفية التي رافقت حرب فلسطين.

اخذ العراق مكانه مع الدول العربية الاخرى في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وكان الوحيد بينهم الذي لم يعقد هدنة مع (اسرائيل). وكان العراق قد اعترض بشدة على قرار الامم المتحدة، الصادر في تشرين الثاني ١٩٤٧، القاضي بتقسيم فلسطين، وامد جيش التحرير العربي غير النظامي الذي بدأ بدخول فلسطين بحلول كانون الثاني ١٩٤٨ ببضعة مئات من المتطوعين. وفي الخامس عشر من مايس ١٩٤٨، وهو يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، دخلت وحدات من الجيش العراقي النظامي في فلسطين. وقد انضمت لها فيما بعد قوة يبلغ تعدادها ما بين ثمانية الى عشرة الاف مقاتل. وتألفت من لواء الي مدرع وسبع الى ثمان كتائب مشاة وثلاثة اسراب من الطائرات المساندة. وقامت هذه القوات بنجدة الفيلق العربي الاردني وجيش التحرير العربي المتواجدين في مثلث نابلس-طولكرم-جنين حيث استعمرت سيطرتهم على تلك المواقع حتى انسحابهم عام ١٩٤٩ اذ لم يكن الرأي العام ليسمح باي انسحاب مبكر. ظل العراق رسمياً بعدئذ في حالة حرب مع (اسرائيل). وغداة اندلاع الحرب اغلق العراق خط انابيب النفط الجنوبي المتجه الى البحر الابيض المتوسط والمار عبر الاردن وفلسطين. كان هذا الاغلاق، الذي ترافق مع مواسم الحصاد سيئة الانتاج ونفقات الحرب، مصدر ارباك مضاف الى تدابير البلد المالية وبقيت (اسرائيل) بالنسبة للعراقيين، العدو الرئيس ومصدراً للنقمة على الغرب.

اثرت احداث حرب فلسطين ونتائجها على علاقات العراق بالدول العربية الاخرى ايضاً. فقد ادت طموحات الاردن في سوريا وفلسطين، قبل ١٩٤٨، الى حصول توتر مع مصر، الامر الذي انعكس على علاقات العراق معها اذ عدت مصر الاتفاقيات التي ابرمها الاردن والعراق مع تركيا بمثابة عنصر استفزاز اضافي. استمر الخلاف اثناء حرب فلسطين وبعدها، لاسيما حين قام الاردن بضم القدس الشرقية. وفي عام ١٩٤٩ كان العراق ومصر في تنافس على الشراكة مع سوريا حيث تسلم نظام عسكري الحكم في اعقاب حرب فلسطين. وتم في مناسبتين سابقتين احباط امكانية تحقيق الوحدة بين العراق وسوريا، التي كانت امل رجال الدولة العراقيين والسوريين على الدوام، نتيجة المعارضة المصرية الى حد ما. ومع ان العراق استمر في دعمه لمصر وسوريا ضد (اسرائيل). فقد ظلت علاقاته معهما غير مستقرة. وفي الواقع، حاولت وزارة علي جودت الايوبي (كانون الاول ١٩٤٩-شباط ١٩٥٠) كسب رضا مصر وذلك بالتخلي عن مخططات الوحدة مع سوريا، الا ان هذا النهج لم يكن مقبولاً حتى لبعض من اعضائها الامر الذي ادى الى سقوطها.

استئنف النشاط الحزبي، الذي توقف نتيجة الاجراءات الامنية التي فرضت خلال حرب فلسطين، ابان وزارة توفيق السويدي (شباط-ايلول ١٩٥٠) وتكثف ابان وزارة خلفه نوري السعيد (ايلول ١٩٥٠- تموز ١٩٥٢). وكان نوري قد وحد انصاره في حزب الاتحاد الدستوري. وفي عام

١٩٥٠ اسس صالح جبر حزبا معارضا من المعتدلين سمي بحزب الامة الاشتراكي علاوة على مجموعات المعارضة الموجودة المتمثلة بحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وائتلاف صغير من الساسة القدامى اطلق على نفسه اسم الجبهة الشعبية المتحدة. كان المسرح السياسي، طوال السنوات الثلاث التالية، فقسما بين الحزبين المعتدلين واحزاب المعارضة الثلاثة التي مثلت اوجه الوطنية الحديثة. وقد توحدت هذه الاحزاب مع حزب صالح جبر لمعارضة المصادقة على معاهدة النفط الجديدة في شباط ١٩٥٢، واشتركوا، في شهر تشرين الثاني، في اعمال الاضطراب التي ادت الى الاحاطة بوزارة مصطفى العمري(حزيران- تشرين الثاني ١٩٥٢) بدأ الاضطراب بصورة عرض لتظلمات الطلبة الا انه تحول بفعل احزاب المعارضة الى مظاهرة للمطالبة باجراء انتخابات برلمانية من مرحلة واحدة. فقدت الشرطة زمام السيطرة على الامور.وفي نهاية الامر تم استدعاء الجيش لاعادة النظام. وتولى رئيس الاركان الفريق نور الدين محمود رئاسة الوزارة.وفي كانون الثاني ١٩٥٣ تخلى عن مركزه الوزاري بعد عودة حالة الاستقرار وصدور قرار باقامة انتخابات من مرحلة واحدة، وقد خلفه جميل المدفعي (كانون الثاني- ايلول ١٩٥٣) في رئاسة الوزارة.

بلغ الملك فيصل الثاني السن القانونية في عام ١٩٥٣ وتسلم سلطاته الملكية في الثاني من مايس. وفي ايلول عهد فيصل برئاسة الوزارة الى رجل الدولة الشاب فاضل الجمالي، الممثل المفوه للقضية العربية في الامم المتحدة. كانت وزارته تحريرية في روحها، حيث ضمت عضوين من الجبهة الشعبية المتحدة والمناصر العراقي الابرز للاصلاح الزراعي عبد الكريم الازري. حاولت الوزارة اعادة العمل بضريبة الارض ونظمت جهازا اعلاميا شاملا، فكانت الوزارة الاولى، لفترة ما بعد الحرب، التي تعترف رسميا باهمية الرأي العام. وقد لاقت تأييدا ضئيلا من المعارضة، التي ارتابت بارتباطات الحكومة مع الغرب وانتقدت موقف الحكومة ازاء الاضرابات التي استغلها الشيوعيون. اثارت فيضانات نهر دجلة الكبيرة والمفجعة تقريبا، في ربيع ١٩٥٤، الانتقاد على التدابير التي اتخذتها الحكومة للسيطرة على الفيضانات. ونتيجة لذلك، ولافتقارها الى الدعم البرلماني، فقد استقالت الحكومة في نيسان ولما تقم باتمام مشاريعها بعد.

وفي اثناء ذلك تم الشروع ببرنامج كبير للتنمية الوطنية انصب على ايجاد سبل للحماية من الفيضانات المدمرة. وقبل الحرب العالمية الثانية تعرضت رغبة العراق بالنمو الى الاحباط من جراء نقص الموارد المالية. ومع ذلك، فقد وضع تصدير النفط ابتداءً من ١٩٣٤ فصاعداً اساسا للرخاء. وقد تزايدت موارد النفط بعد الحرب بشكل كبير نتيجة للانتاج المتصاعد ولاتفاقية نظام المشاركة في الارباح التي ابرمت عام ١٩٥٢ حيث تم بموجبها تخصيص (٧٠%) من نسبة الارباح الى مجلس الاعمار الذي تم تأسيسه عام ١٩٥٠ لتطوير اقتصاد البلد ولرفع مستوى المعيشة. تمت صياغة الخطط التي اولت، في سياق تنفيذها لبرنامج متقدم منظم في معظم مجالات الحياة الوطنية، اهتماما الى الهندسة الزراعية، والسيطرة على الفيضانات، والصناعة، والطاقة، والاتصالات، والتطوير الريفي والمدني، والصحة، والضمان الاجتماعي، والتعليم. وقد تسلم ارشد العمري، الذي كان نائبا لرئيس المجلس، رئاسة الوزارة خلفا للدكتور الجمالي، ثم قام هو شخصيا بفسح المجال امام نوري السعيد لتشكيل وزارة جديدة في اب ١٩٤٥.

كانت تلك الوزارة الثانية عشر لنوري السعيد، واستمرت ثلاث سنوات تقريبا، فكانت الوزارة الاطول والاكثر اهمية في تاريخ العراق. اعتزم نوري احداث تعديل في المعاهدة البريطانية العراقية وضمان الحماية من أي تهديد سوفيتي محتمل والتنفيذ غير المحتمل لبرنامج التنمية، تلك الامور التي اعتقد نوري ان سلامة البلاد ورفاهيتها تتوقف عليها.

كانت المفاوضات التي ادت الى دخول العراق في عضوية حلف بغداد قد بدأت خلال وزارة الجمالي، اذ كانت الحكومة العراقية مهتمة بفكرة الرابطة الشمالية التي كانت قد ظهرت في ربيع ١٩٥٣، فحين اعلن في شباط ١٩٥٤ عن اعتزام تركيا وباكستان دراسة موضوع اقامة تعاون وثيق بينهما وعن تسلم باكستان مساعدة عسكرية امريكية، قدمت وزارة الجمالي، بصورة متشابهة، طلباً الى الولايات المتحدة للحصول على السلاح، وفي اذار زار الملك فيصل الثاني ونوري السعيد باكستان، وفي تشرين الاول اقيمت المناقشات في تركيا. وتلا عقد المعاهدة التركية الباكستانية للتعاون المبرمة في نيسان ١٩٤٥، عقد معاهدة دفاع عراقية-تركية في شباط ١٩٥٥ والتي كانت نواة لما اصبح يعرف فيما بعد بحلف بغداد.

وكان العراق قد قطع علاقاته الدبلوماسية، خلال الاشهر المنصرمة، مع الاتحاد السوفيتي. انضمت باكستان الى الحلف في تموز وتلتها ايران في تشرين الاول ١٩٥٥. وقد رأت الحكومتان البريطانية والعراقية في الاتفاقيات الجديدة حلاً لمشكلة معاهدتهما المشتركة غير المعدلة نتيجة الاضطرابات التي حدثت في كانون الثاني ١٩٤٨، والمؤمل انتهاء العمل بها في عام ١٩٥٧. وفي نيسان ١٩٥٥ اقرت بريطانيا التزامها بحلف بغداد، وعلى هذا الاساس عقدت الدولتان بشكل متزامن معاهدة تحالف جديدة تم بموجبها نقل ادارة القواعد البريطانية الى القيادة العراقية وانسحاب القوات البريطانية.

اعتقد نوري السعيد بان اهداف التطوير الداخلي والخارجي التي كان قد وضعها بنفسه معرضة للخطر بسبب الاضطرابات الحزبية الامر الذي يبرر فرض مقدار كبير من الرقابة.وقام، قبل تسلمه الوزارة، بحل حزبه (الاتحاد الدستوري)، وحذا صالح جبر حذوه في هذا المجال. وفي ايلول ١٩٥٤ الغى نوري كل الاحزاب-ومع ذلك استمرت احزاب المعارضة بالعمل بشكل غير رسمي-وقيد قانون الصحافة. وتم ايضاً ابرام الاتفاقيات التي شكلت حلف بغداد من دون تعكير. وتواصلت اعمال التنمية بشكل سريع، الا ان الاستقرار الظاهري قد تحقق على حساب المرارة الكبيرة من جانب مفكري ومناصري القومية الحديثة حيث ادان العديد منهم الحلف واظهروا تعاطفاً مع سياسات مصر وسوريا.

وفي الواقع، حاول الحلف، من وجهتي نظر هاتين الدولتين، عزل العراق عنهما بصورة نهائية، في وقت كانت فيه العلاقات تتحسن ببطء. شرعت الحكومة المصرية بتنظيم شبكة من التحالفات العربية العسكرية الموجهة ضد الحلف على وجه الخصوص، وهاجمته عبر كل مصادر دعايتها.

وكانت الحكومة العراقي قلقة بصورة متزايدة من ارتباط مصر، والاكثر من ذلك، حليفتها سوريا بالكتلة السوفيتية. وقد وصل التوتر الى ذروته خلال ازمة السويس حينما توقف تصدير النفط العراقي جراء تخريب محطات ضخ خط انابيب نقل النفط في سوريا. وبتأييد العربية السعودية، من ناحية اخرى، للسياسة المصرية، فقد اظهرت الازمة المصالح المشتركة وقادت الى تعزيز العلاقات.

وفي العراق نفسه ساعد التدخل البريطاني-الفرنسي في مصر على تأجيج واسع للرأي القومي الذي كان قد تعرض للضغط وبشكل متفجر جداً منذ تأميم قناة السويس. اندلعت الاضطرابات في بغداد (حيث اعلن رسمياً عن اصابة ستين شرطياً وتسعة مدنيين) وكذلك في النجف والموصل ومدن اخرى.ولمواجهة الموقف الشعبي واسع النطاق ضد القوتين الغربيتين، قطعت الحكومة علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وابقتها مع بريطانيا، الا انها رفضت الجلوس مع المندوبين البريطانيين في أي اجتماع للحلف، وبقي هذا الوضع حتى اذار ١٩٥٧. استمر فرض الاحكام العرفية من كانون الاول ١٩٥٦ الى حزيران ١٩٥٧، وفي ذلك الشهر انسحب نوري السعيد من رئاسة الوزارة بعد ان تم

اعادة النظام والتغلب على العواقب الاقتصادية اللازمة نوعاً ما. وقد ساعد تقارب خلفه، علي جودت الايوبي، مع مصر وسوريا، فضلاً عن زيادة محددة في الرخاء الاقتصادي للموظفين ذوي الياقات البيض، في تهدئة انفعالات ازمة السويس الى حد ما. وفي كانون الاول ١٩٥٧ اصبح عبد الوهاب مرجان، وهو من مؤيدي نوري السعيد، رئيساً للوزراء. وقد وقع الملك فيصل الثاني ونظيره الاردني في الرابع عشر من شباط ١٩٥٨ اتفاقية لتوحيد بلديهما في اتحاد عربي. وكانت المملكتان الهاشميتان قد بدتا في العديد من المناسبات السابقة على وشك الاتحاد. وكانتا تميلان، حتى ١٩٥٦، الى الحفاظ على موقف مشترك في سياستيهما العربية والدولية. وتلا ظهور حكومة اردنية قصيرة الاجل مؤيدة لمصر في ذلك العام فتور معين، سرعان ما تبدد اثر الانقلاب الملكي الذي قاده الملك حسين في نيسان ١٩٥٦. وبعد ثلاثة عشر يوماً من اتحاد مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة، التي تم الاعلان عنها في شباط ١٩٥٨، انبثق اتحاد العراق والاردن. وفي الثالث من اذار عاد نوري السعيد الى رئاسة الوزارة للاشراف على تشكيل هذا الاتحاد. وفي الخامس من ايار اقيمت انتخابات عامة، ووفقاً لاحكام الدستور العراقي يتوجب مصادقة المجلس المحلي والمجلس المنتخب حديثاً على التعديلات الدستورية كتلك المتعلقة باقامة الاتحاد الجديد. كان النواب الجدد مؤيدين للحكومة وتمت مصادقة المجلس على الدستور المعدل بالاجماع، وبعد بعض المناقشات الحامية، وافق مجلس الاعيان على الدستور ايضاً. وفي التاسع عشر من ايار جرى تشكيل اول مجلس اتحادي برئاسة نوري السعيد، وقد حل احمد مختار بابان محله في رئاسة الوزارة العراقية. وكان ثمة امل بانضمام المملكة العربية السعودية الى الاتحاد، الا ان هذا الامر لم يتحقق. ونظراً لالتزامات العراق المادية تجاه شريكتها في الاتحاد، فقد تحول الاهتمام الكويت، وكان بلا نتيجة مثمرة ايضاً.

وفي حزيران وتموز كانت الحكومة العراقية منشغلة بشكل متزايد بالصراع السياسي في لبنان واعربت عن استعدادها للقيام بتدخل غربي-عراقي لصالح الرئيس شمعون وفقاً لشروط محددة. وكان من المؤمل ان تتم مناقشة العمل المشترك للدول الاسلامية الاعضاء في حلف بغداد في اجتماعهم المقرر اجراؤه في اسطنبول في الرابع عشر من تموز. وفي ذلك الصباح وقبيل مغادرة الملك ونوري السعيد بغداد جواً لحضور الاجتماع، اطاحت ثورة عسكرية بالنظام.